

[/http://www.aljournhouria.com](http://www.aljournhouria.com)

القصار لـ«الجمهورية»: نقبل بتصحيح الأجور سنوياً في وضع طبيعي

جريدة الجمهورية

جدّد رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار التأكيد على أن إقرار السلسلة سيؤدي الى نتائج كارثية على أصحاب العمل والعمال على حد سواء. ودعا في حديث الى «الجمهورية» الى اعتماد لغة الحوار البناء، محذراً من أن اقرار السلسلة سيؤدي الى اختلالات كبيرة وانعكاسات خطيرة بين رواتب القطاع العام والقطاع الخاص الذي يمتاز بالكفاءة والانتاجية العالية.

!Error



• أنتم متهمون بالضغط على الحكومة لمنع تحويل سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب. ولاحظنا في سياق تظاهرات هيئة التنسيق النقابية وجود تهجم على الهيئات الاقتصادية واعتصامات أمام مراكز ترتبط بأعمالها. كيف تردّون؟

- نحن تاريخنا معروف، ولدينا حرص دائم ومتواصل على المصلحة الوطنية ومصلحة الاقتصاد الوطني، وكذلك مصالح الطبقة العاملة، ولاسيما أنهم أبناؤنا ومركز القوة الأساسي لمميزات لبنان الاقتصادية والتنموية والثقافية والحضارية. وعليهم أن يتذكروا من الذي أقرّ زيادة غلاء المعيشة حينما كانت أجهزة الدولة مشلولة عن العمل في أوج الحرب الأهلية التي عانى منها الشعب اللبناني كثيراً.

• ما مدى علاقة الهيئات الاقتصادية بما يجري من ماطلة في ملف السلسلة؟

- نحن نقوم بدورنا وما يملية علينا واجبنا لتوضيح الصورة على حقيقتها، وما ستؤول إليه الأمور من نتائج كارثية على أصحاب العمل والعمال على حد سواء في ما لو تم إقرار السلسلة. نأمل أن تأخذ الحكومة الموقف الذي يملية عليها الواجب.

• ما تصوركم للمخرج الحل في هذا الملف؟

- ليس هناك حل سوى تحكيم العقل والحوار البناء بين أطراف الإنتاج الثلاثة، أي الحكومة وأصحاب العمل والعمال. ونحن نحترم حرية التعبير، ونعني الظلم الذي وقع على الموظفين من القطاع العام بسبب تمييز بعض الفئات منهم بزيادات كبيرة أدت إلى اختلال كبير في السلم الوظيفي. علينا أن نجلس إلى طاولة الحوار لوضع الأسس والتفاهم على كيفية تصحيح هذا الخلل الذي حدث بسبب تسرع الحكومة واتخاذها لإجراءات غير مدروسة النتائج والتداعيات.

أنا متأكد أن هناك الكثير من النقاط المشتركة بين الهيئات الاقتصادية والهيئات العمالية. إذا كانوا يشكون من الفساد وإهدار المال العام، فنحن أول من ينادي بذلك، ونصر على البدء بالإصلاح الفعلي والجزري للحد من الخسائر الهائلة على الاقتصاد الوطني، والتي يدفع ثمنها أصحاب العمل والمواطنون على حد سواء.

هل من المعقول استمرار إهدار المال العام بالشكل الحالي في مختلف إدارات الدولة؟ وهل يعقل أن يستمر العجز المالي في قطاع الكهرباء بالتفاقم في الوقت الذي تتراجع فيه الخدمات والتقديمات فيه وفي غيره من قطاعات البنى التحتية؟ لقد تأخرنا كثيرا في تنفيذ الإصلاحات والتي كان يجب أن يبدأ منها مؤتمر باريس الأول، ولكن مع الأسف لم ينفذ شيء منه رغم انعقاد باريس الثاني والثالث وتعاقب الحكومات.

فلنعمد لغة الحوار البناء للاتفاق على تنفيذ الإصلاح بالتزامن مع الزيادة في الإنتاج والإنتاجية بغية أن تكون أية زيادات يتحصل عليها الموظف هي زيادات حقيقية لا زيادات وهمية يتأكلها التضخم من جانب والضرائب والرسوم من جانب آخر.

• في حال أقرت سلسلة الرتب والرواتب فمن المتوقع أن تصبح الرواتب في القطاع العام أكثر من رواتب القطاع الخاص. كممثلين للقطاع الخاص كيف ستتعاطون مع الموضوع؟ وهل سيستتب ذلك زيادة رواتب للقطاع الخاص؟

- بالفعل، سيؤدي إقرار السلسلة إلى انعكاسات خطيرة واختلال كبير بين رواتب القطاعين العام والخاص، علما أن الأخير يمتاز بالكفاءة والإنتاجية العالية على عكس الوضع في القطاع العام بصورة عامة. والأمر لا يقتصر على الرواتب، لأن الاختلال سيصيب أيضا التقديمات من التعويضات والامتيازات الاجتماعية، والتي هي أصلا لصالح موظفي القطاع العام، فما بالك لو تعمق هذا الاختلال في ما لو أقرت سلسلة الرتب والرواتب بالشكل المطروح.

• لماذا لا تقبلون بإقرار غلاء معيشة للقطاع الخاص سنويا استنادا إلى مؤشر الغلاء؟

- من حيث المبدأ لا مانع لدينا في حال كانت الظروف طبيعية وعادية. ولكن الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد اليوم تستدعي التروي وعدم التسرع والدراسة المتأنية لأية إجراءات في إطار من الحوار الدائم بين مختلف قوى الإنتاج.

• تستأنف الهيئات الاقتصادية لقاءاتها مع الحكومة الأسبوع المقبل. على أي أساس ستستكمل الهيئات هذا الحوار؟ وهل تضع شروطا على استمراريته؟

- نحن على استعداد دائم للحوار من دون أية شروط مسبقة، خصوصا للتفاهم بشأن آليات تصحيح الأخطاء التي أدت إلى ما آلت إليه الأمور اليوم، والانطلاق من ذلك لوضع الأسس السليمة لإعطاء كل صاحب حق حقه.

• هل لا تزال الهيئات الاقتصادية تثق بالحوار وبأن ما سيخرج عنه لن يكون حبرا على ورق؟

- نحن نؤمن بالحوار طريقا وحيدا للوصول إلى الحلول التي ترضي الجميع. ونأمل من كل من الحكومة وهيئة التنسيق النقابية التعاون معنا للحد من اتساع الهوة التي تولدت عن أزمة الثقة، خصوصا وأنا في مركب واحد ويجب أن تكون المصلحة الوطنية العليا هي الجامع المشترك لنا جميعا.

ونتطلع إلى هيئة التنسيق النقابية والحيوية التي لمسناها من قبل المحتجين لأقول لهم أننا بحاجة إلى مثل هذه الحيوية لنعمل معا على تكريس الإصلاح الفعلي، وإعلاء الصوت لتعزيز أسس الأمن والاستقرار الضروريين لتحقيق النمو لتحسين الأوضاع المعيشية، ولنضع معا مرتكزات النهوض نحو المستقبل الذي نريده ونتمناه لأبنائنا جميعا.